التقرير الربع سنوي

الربع الأول ٢٠٢٦

هدف الاستثمار

الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق هو تعظيم رأس مال المستثمر على المدي الطويل من خلال تحقيق أعلى عوائد ممكنة تتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالأدوات المستثمر فيها بالصندوق.

مجالات الاستثمار

- يستثمر الصندوق بشكل رئيسى في الأوراق المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية
- يمكن للصندوق أيضا الاستثمار في أذون الخزانة وسندات الخزانة وسندات الشركات وسندات التوريق والودائع وفقاً للنسب المسموح بها فى نشرة الاكتتاب.

الاكتتاب/الاسترداد

- يقدم الصندوق سيولة أسبوعية للمستثمرين
- يتم تحديد سعر الوثيقة في آخر يوم عمل مصرفي من كل أسبوع
- الحد الأدني للاكتتاب هو ١٠وثائق استثمارية
- الحد الأقصي للاكتتاب هو ٥٠,٠٠٠ وثيقة استثمارية

بيانات الصندوق

نوع الصندوق	سوق أسهم مفتوح
تاريخ التأسيس	ديسمبر ١٩٩٤
سعر الوثيقة ج.م	١٥٥٠,٢٣ ج.م.
اجمالي التوزيعات من التأسيس	٣٤٤,٠٠ ج.م.
كود بلومبرج الخاص بالصندوق	EFGALXA
كود رويترز الخاص بالصندوق	٦٥٠٧٧٥٦١

مدير الاستثمار

شركة الإدارة	هيرميس لادارة المحافظ المالية و صناديق الاستثمار
مدير الاستثمار	نبيل موسي
مساعد مدير الاستثمار	مصطفي عامر

بيانات التواصل

بنك الاسكندرية	
تليفون	١٩٠٣٣
العنوان الالكتروني	http://www.alexbank.com/En

محفظة الصندوق

أداء الصندوق

الفترة	الأداء
الربع الأول ٢٠٢٦	١٠,٤%
العائد منذ بداية العام	١٠,٤%
٢٠٢٥	٤٠,١%
٢٠٢٤	٣١,٧%
منذ ٥ سنوات	٣٦٣,٦%
منذ التأسيس	٥٧٨٢,٧%

توزيع الأصول

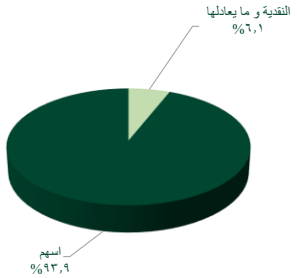

الاداء

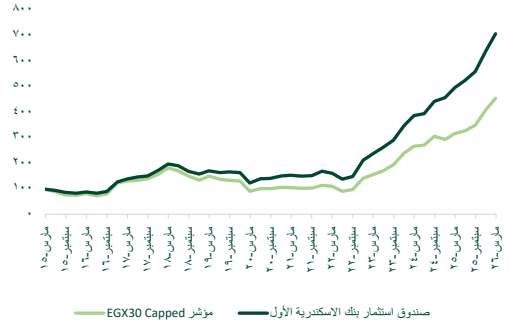

تحليل السوق

السوق الأمريكي

بدأ السوق الأمريكي العام بنبرة إيجابية، حيث ارتفع مؤشر S&P500بنحو 2% في شهر يناير، مدفوعًا بتوقعات دخول الاقتصاد الأمريكي مرحلة تعافي في ظل انخفاض نسب التضخم، إضافة إلى توقعات بأن الإدارة الأمريكية ستدعم النمو قبل انتخابات التجديد النصفي المقررة في نوفمبر.

لكن النبرة الإيجابية بدأت تضعف في فبراير وسط مناقشات حول احتمال اندلاع حرب أمريكية-إسرائيلية ضد إيران وما قد يترتب عليها من صدمة في أسعار النفط، وهو ما قد يعكس مسار التعافي ويهدد النمو الاقتصادي. ونتيجة لذلك، تراجع السوق بنسبة 6.4% خلال شهري فبراير ومارس، لينهي الربع الأول منخفضا بنحو 4.6%.

ويجري السوق حاليًا نقاشا حول سيناريوهين رئيسيين للتوقعات المستقبلية. السيناريو الأول، وهو الرأي السائد في السوق، يفترض أن الإدارة الأمريكية ستواجه ضغوطا قوية لإنهاء الحرب وإعادة التركيز على الاقتصاد المحلي من خلال التحفيز المالي وتخفيف القيود التنظيمية قبل الانتخابات. وقد يدعم ذلك أسواق رأس المال ويدفع مؤشر S&P500إلى تسجيل مستويات قياسية جديدة في النصف الثاني من عام 2026.

أما السيناريو الثاني فيرى أن استمرار صدمة أسعار النفط لفترة طويلة قد يخلق ضغوطا تضخمية مستمرة، مما قد يجبر بنك الاحتياطي الفيدرالي على عكس سياساته التوسعية والبدء في تشديد السياسة النقدية بحلول نهاية العام. وقد يؤدي ذلك إلى الضغط على نسب النمو العالمي وربما التسبب في ركود اقتصادي، ما قد يؤدي إلى حركة تصحيحية تتراوح بين 10% و15% في الأسهم الأمريكية.

وقد أشار رئيس البنك الفيدرالي إلى أن البنك لا يخطط لرفع أسعار الفائدة استجابة لارتفاع أسعار النفط، مفضلًا تقييم تأثير أي اضطرابات محتملة في الإمدادات، خاصة أن رفع الفائدة له تأثير محدود في معالجة صدمات العرض.

ويضع إجماع السوق ثلاثة سيناريوهات لأسعار النفط:

- عودة الملاحة الطبيعية في مضيق هرمز خلال شهر واحد: تتراوح أسعار النفط بين 80 و90 دولارًا للبرميل في عام 2026، قبل أن تنخفض إلى نحو 75 دولارًا في عام 2027.
- قيود جزئية (مرور 80% من ناقلات النفط): تتراوح الأسعار بين 100 و110 دولارات للبرميل في عام 2026، قبل أن تتراجع إلى حوالي 80 دولارًا في عام 2027.
- إغلاق مطول للمضيق: قد تقفز أسعار النفط إلى نطاق 150–180 دولارًا للبرميل خلال عام 2026، قبل أن تتراجع في عام 2027

وفي الختام، يبدو أن الأسواق تسعّر السيناريو المتفائل المتمثل في صراع قصير واستمرار الاتجاه الصاعد للأسهم. ومع ذلك، تبقى المخاطر السلبية مرتفعة طالما استمرت الحرب.

الأسواق الناشئة

تحركت الأسواق الناشئة إلى حد كبير بما يتماشى مع السوق الأمريكية، ولكن بتوقيت وحجم مختلفين. فقد بدأ مؤشر الأسواق الناشئة MSCI EMالعام بقوة، مرتفعا بنسبة 15.3% خلال أول شهرين من عام 2026، مدفوعا بتوقعات تراجع الدولار الأمريكي ودخول مجلس الاحتياطي الفيدرالي في دورة تيسير نقدي. إلا أنه مع اندلاع الحرب في نهاية فبراير، خسر السوق جميع مكاسبه خلال شهر مارس، لينهي الربع الأول منخفضا بنسبة 0.5%.

أما الصين، التي تمثل نحو 30% من مؤشر الأسواق الناشئة، فقد أظهرت أداء أقرب إلى السوق الأمريكية. إذ ارتفعت الأسهم الصينية بنسبة 7.2% في يناير، مدعومة بتراجع مؤشر الدولار بنسبة 2.1%. لكن مع تصاعد المخاوف بشأن الحرب وعودة الدولار إلى الارتفاع بنسبة 3.9% خلال شهري فبراير ومارس، تراجع السوق الصيني بنسبة 15.1%، لينهي الربع منخفضا بنسبة 7.2%.

ونرى أن الأسواق الناشئة ستتحرك إلى حد كبير بما يعكس أداء الأسهم الأمريكية، ولكن بدرجة تقلب أعلى. فمن المرجح أن يؤدي انتهاء سريع للحرب الأمريكية-الإسرائيلية ضد إيران واستقرار أسعار النفط إلى إضعاف الدولار ودعم أسواق الأسهم العالمية. أما إذا طال أمد الحرب، فقد تواجه الأسواق تصحيحا قد يكون أكثر حدة في الأسواق الناشئة مقارنة بالسوق الأمريكية.

سوق الأسهم المصرية

بدأ السوق المصري العام بأداء قوي، حيث ارتفع بنسبة 17.7% خلال أول شهرين مع بقاء سعر الصرف مستقرا نسبيا. وقد جاء هذا الأداء مدعوما بتدفقات أجنبية قوية في عدة قطاعات، أبرزها البنوك، والرعاية الصحية، والخدمات المالية غير المصرفية. إلا أن الصورة انعكست بشكل حاد في شهر مارس عقب اندلاع الحرب الأمريكية-الإسرائيلية ضد إيران، حيث تحول المستثمرون الأجانب إلى صافي بائعين بقيمة 7.4 مليار جنيه خلال الشهر. وقد تزامن ذلك مع خروج تدفقات كبيرة من استثمارات الأجانب في أذون الخزانة المصرية، والمقدرة بنحو 9 إلى 10 مليارات دولار، وهو ما أدى إلى تراجع قيمة الجنيه المصري بنسبة 12.6% مقابل الدولار خلال الربع الأول من عام 2026.

ونتيجة لذلك، فقد السوق نحو 7.9% من قيمته خلال شهر مارس، لينهي الربع الأول على ارتفاع قدره 8.3% بالعملة المحلية. إلا أنه بعد احتساب تراجع قيمة الجنيه، تكون السوق قد سجلت انخفاضا بنسبة 5.2% عند القياس بالدولار. ونرى أن حالة مصر تشبه إلى حد كبير أوضاع الأسواق الناشئة الأخرى، حيث إن استمرار الحرب لفترة طويلة قد يضعف أسواق الأسهم العالمية، بما في ذلك السوق المصرية التي تعد أكثر عرضة لتقلبات سعر الصرف.

ومع ذلك، فإن أي تراجع إضافي في قيمة العملة سيدعم السوق عند القياس بالعملة المحلية، ما يعني أنه رغم احتمال انخفاض السوق عند القياس بالدولار، فإنه قد يواصل الارتفاع عند القياس بالجنيه المصري.